

الشاة وفي الينابيع ولا يجوز ان يضام الا بالتنايا من
كل نوع الا الضان فان الجذع منها يجزى وهو الذي اتى
عليه نصف المحول فضا عدا ولا يجوز في الاضحية المجزى
والمحك والعجل والفصيل ولا شئ من الوحش وان كان
متولدا من الوحش والانس فالعبرة بجانب الام وفي
مختصر المحيط ولو ضمي عن غيره لم يجز عنه وان كان بامر
وان اشترك اثنان في بيع او بقرة قيل لا يجوز ولا يصح
انه يجوز وانه الموفق **كتاب الشرب** في المنطق
من كان له نهر او بئر لم يكن له ان يتبع من سقى الشفة
وشربها وكان له ان يتبع من سقى ارضه وزرعه وشجره
لقوله عليه السلام الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلا
والنار **شركة** الشركة في الماء على اربعة اوجه الاول
وهو اعم الشركة في ماء البजार فانه مشترك بين الناس
في كل شئ في حق الشفة وتفسير الشفة الشرب لبي ارم
والدواب لان الدواب يشربون بالشفة كبي ارم ويشربون
في حق سقى الاراضى ايضا حتى من اراد ان يكرى منها نهدا
لسقى الاراضى بان احيا ارض موات ليس له ان يتبعه من ذلك
فحقيقة الشركة في الماء يتحقق في ماء البजार والثاني شركة

احص

احص منها وهي الشركة في ماء الانهار والارودية العظام
التي هي غير مملوكة لاحد ولا يدخل ماؤها تحت القسمة
كيجوز وسيجوز ودجله والفرات فان الناس شركاء في
حق الشفة من هذه الارودية اما في حق سقى الاراضى
بان احيا رجل ارضا مواتا واراد ان يكرى من ذلك نهدا
لسقيها نظر حتى ان كان لا يضر بالعمامة فله ذلك وان كان
يضر بالعمامة فليس له ذلك والثالث شركة احص منها
وهو ان يكون النهر مشتركا والماء داخل في القسمة وهذا
على نوعين فاما ان تكون الانهار عظاما وخذ ذلك
ان تكون الشركاء فيه مائة فضا عدا او تكون الانهار
صغارا بان تكون الشركاء مادون المائة والناس في حق
النهر الصغير شركاء في حق الشفة وان اتى ذلك على الار
كله لقوله عليه السلام الناس شركاء في ثلاث الحديث
من غير فصل بين ان ياتى ذلك على الماء كله وبين ان
لا ياتى لكن ان اراد ان يسقى بذلك رجل ارضا احياها
فلاهل النهران يتبعوه اضر بهم ام لم يضر لانه اراد كس
حاقى النهر وهذا مملوك لهم والرابع شركة احص
منها وهو ان ياخذ الماء بالاولى وغير ذلك فانه يقطع